

تحرك عاجل

رجل أردني معرض لخطر الإعدام الوشيك

يواجه حسين أبو الخير خطر الإعدام الوشيك في المملكة العربية السعودية، حيث تستأنف السلطات تنفيذ أحكام الإعدام على خلفية تهم تتعلق بالمخدرات، وذلك بعد عامين من وقف تنفيذ الأحكام الذي أعلنته هيئة حقوق الإنسان السعودية في يناير/كانون الثاني 2021. ومنذ 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، أعدمّت المملكة العربية السعودية 20 شخصًا مدانين بتهم تتعلق بالمخدرات. وكان حسين أبو الخير قد قبض عليه في عام 2014 بتهمة تهريب مخدرات، حسبما زُعم، وحُكم عليه بالإعدام في عام 2015 إثر محاكمة فادحة الجور. وقد استنفذ جميع سبل الاستئناف القانونية، وسوف يُنفذ فيه حكم الإعدام بمجرد تصديق الملك على الحكم. وتعرض حسين أبو الخير، خلال فترة الاحتجاز السابق على المحاكمة، لمجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، وعدم الحصول على تمثيل قانوني، والتنقيب لانتزاع "اعتراف". وتدعو منظمة العفو الدولية الملك إلى عدم التصديق على حكم الإعدام الصادر ضد حسين أبو الخير، كما تدعو السلطات المختصة إلى إلغاء قرار إدانته، وإعادة محاكمته بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

مكتب جلالة الملك، الديوان الملكي، الرياض، المملكة العربية السعودية

الهاتف: +966 111 488 2222

الفاكس: +961 11 403 3125 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود،

تحية طيبة وبعد...

أكتبُ إلى جلالتم للتعبير عن القلق البالغ من أن حسين أبو الخير، وهو مواطن أردني وأب لثمانية، عُرضة لخطر الإعدام الوشيك، بعد أن استأنفت السلطات تنفيذ أحكام الإعدام في حالات الجرائم المتعلقة بالمخدرات.

ويتناقض ذلك مع القرار رقم 2022/36، الصادر عن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في أكتوبر/تشرين الأول 2022، والذي خلص إلى أن حسين أبو الخير محتجز تعسفياً ودعا إلى إلغاء حكم الإعدام الصادر ضده و'الإفراج عنه فوراً دون قيد أو شرط'.

وقد قبض على حسين أبو الخير يوم 18 مايو/أيار 2014، على أيدي مسؤولي الجمارك لدى عبوره من معبر الدرة الحدودي قادمًا من الأردن إلى المملكة العربية السعودية، بتهمة تهريب مخدرات، حسبما زُعم. وبمجرد القبض عليه، احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي في مكان مجهول على أيدي إدارة مكافحة المخدرات في مركز حدود الدرة لمدة 12 يومًا، ولم يُسمح له بالاتصال بعائلته إلا بعد أسبوعين من القبض عليه.

وخلال تلك الفترة، وطوال فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة، قال حسين أبو الخير إنه تعرّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة لانتزاع "اعتراف" منه، بما في ذلك التعليق من قدميه والتعرّض للضرب والشتائم. وتراجع حسين أبو الخير عن اعترافه لدى مثوله أمام المحكمة الجزائية ببوك، في 15 ديسمبر/كانون الأول 2014، ثم في 6 يوليو/تموز 2017، حيث ذكر أن السلطات أرغمته تحت وطأة التعذيب على التوقيع على "الاعتراف" باستخدام بصمته، لأنه كان قد تعرّض للضرب إلى حد أنه لم يعد قادرًا على حمل قلم. وبالرغم من أنه طلب من المحكمة، يوم 6 يوليو/تموز 2017، تقريراً طبياً، لم يتم أبداً التحقيق في ادعاءاته بالتعرّض للتعذيب.

وخلال فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة وإجراءات المحاكمة، لم تُتَح لحسين أبو الخير فرصة الحصول على تمثيل قانوني أو مساعدة قنصلية.

وبناء على ذلك، أهيب بجلالتكم عدم التصديق على حكم الإعدام الصادر ضد حسين أبو الخير، كما أدعو السلطات المختصة إلى إلغاء حكم إدانته، وإعادة محاكمته وفق إجراءات تتماشى بشكل كامل مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام. وبالإضافة إلى ذلك، أهيب بجلالتكم أن تأمروا بإجراء تحقيق حيادي ومستقل وفعال على وجه السرعة بخصوص ادعاءات حسين أبو الخير عن تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. كما أناشد جلالتم أن تعلنوا وقفًا رسميًا لجميع عمليات الإعدام تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية.

وتفضلوا بجلالتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

استأنفت السلطات في المملكة العربية السعودية مؤخراً موجة دموية من عمليات إعدام أشخاص على خلفية جرائم مزعومة تتعلق بالمخدرات. فمنذ 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، أعدمت السلطات 20 شخصاً زُعم أنهم ارتكبوا جرائم تتعلق بالمخدرات، وكان 60 بالمئة منهم أجنبياً، وبينهم مواطنون من سوريا والأردن ونيجيريا وباكستان. ومنذ بداية عام 2022، أعدمت السلطات السعودية 148 شخصاً.

وكانت هيئة حقوق الإنسان السعودية قد أعلنت، في يناير/كانون الثاني 2021، أن البلاد فرضت وفقاً لتنفيذ أحكام الإعدام في القضايا المتعلقة بالمخدرات، وأن "المملكة ونظامها القضائي يركزان أكثر على إعادة التأهيل والوقاية". وفي أعقاب هذا الإعلان، لم تنفذ المملكة العربية السعودية أي عمليات إعدام على خلفية جرائم تتعلق بالمخدرات حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وفي الوقت نفسه، لم يطرأ أي تغيير رسمي على القوانين السعودية، بما في ذلك نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي، الذي ينص على أن تهريب المخدرات أو الجرائم ذات الصلة يُعاقب عليها بالإعدام تعزيراً (حسب تقدير القاضي). وفي يونيو/حزيران 2021، أصدر الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود توجيهات ملكية إلى المديرية العامة للسجون، فأمرها بتنفيذ إجراءات العفو عن بعض المحتجزين بتهم تتعلق بالمخدرات. ولم يتضح ما إذا كان هذا الأمر ينطبق على المحكوم عليهم بالإعدام، إلا إنه أُفرج عن بعض المحتجزين في السجن حيث يُحتجز حسين أبو الخير. وخلال فترة الاحتجاز، تلقى حسين أبو الخير، وهو أب لثمانية والعائل لأسرته، معلومات متضاربة عن وضع قضيته. فقد ذكرت عائلة حسين أبو الخير أنه أخبرهم، في يونيو/حزيران 2021، أن مسؤولي السجن قالوا له إنه تم تعليق حكم الإعدام الصادر ضده، وأن الحكم يخضع للمراجعة لدى وزارة الداخلية على ضوء التوجيهات الملكية التي سبق ذكرها. وبالرغم من الإفراج عن بعض زملاء حسين أبو الخير المحكوم عليهم بالإعدام في ذلك الوقت، بقي هو رهن الاحتجاز.

وفي غياب معلومات تتسم بالشفافية بشأن الإجراءات القضائية في المملكة العربية السعودية، وخاصة في القضايا التي تصدر فيها أحكام بالإعدام، لا يمكن لعائلات المحكوم عليهم معرفة مصير ذويها إلا من خلال وسائل الإعلام. ويتضح من تقييم منظمة العفو الدولية لقرار المحكمة العليا بتأييد الإدانة وحكم الإعدام الصادرين ضد حسين أبو الخير أنه سيكون عرضة لخطر الإعدام الوشيك بمجرد تصديق الملك على الحكم، وهو ما يمكن أن يحدث في أي لحظة، لأن العائلات لا تُبلَّغ بتصديق الملك على أحكام الإعدام في المرحلة الأخيرة.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنجليزية

ويمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 27 يناير/كانون الثاني 2023
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم في حالة الرغبة في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: حسين أبو الخير (صيغ المذكر).